



اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدّل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٣٧٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٢٥٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٥٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١ كغم	١٥٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعيرة العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٢٥٠

ماذا يعني انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O)

مكي محمد ردام

يعكف فريق عمل متخصص من وزارة التجارة، على دراسة مستلزمات ومتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية W.T.O. لاسرار ما اعلنته العراق -الدولة- العضو رقم ١٥٠ بعد ان تم منحها صفة مراقب في شباط / ٢٠٠٥ / ليس للاهمية الملحة التي يحتلها هذا الموضوع في تحسين كفاءة أداء الاقتصاد العراقي، بل تكريس الموضوع كصفحة غير مكلّفة على الصعيد الخارجي و الدولي، لقد اعلنت في وقت سابق عن تشكيل هذا الفريق لفرض الاجابة عن الاستفسارات والاسئلة التي وجهتها المنظمة للعراق، وتعد سرعة ودقة الاجابة عن هذه الاسئلة بمثابة الاستجابة من قبل العراق والرغبة بالانضمام للمنظمة. وبسبب عدم معرفتنا بتفاصيل حقيقة الاستفسارات والاسئلة وكذلك المراسلات بين فريق العمل ومنظمة التجارة الا اننا نعلم ان السياقات المتبعة عادة في اكتساب عضوية المنظمة العالمية هي:

- ١) التقدم بطلب بوضوح الرغبة في العضوية.
 - ٢) وصف دقيق للقوانين والانظمة التجارية والاقتصادية المسؤولة عن تنظيم النظام التجاري القائم.
 - ٣) ماهية النظام الضريبي والمحاسبي وتعريفات الكمات والمكوس التي يتبعها البلد المذكور.
 - ٤) استعداد البلد الراغب بالانضمام لإجابه عن الاسئلة والاستفسارات الفنية المعدة بواسطة استمارات فنية معدة لهذا الغرض.
 - ٥) الاستجابة لمتطلبات المقاييس والمعايير الدولية بشأن نظام المحاسبي الدولي الجديد.
 - ٥) أهداف المنظمة المعلنة أما أهداف المنظمة المعلنة التي تبورت بعد اعادتها تأسيسها عام ١٩٩٤ فهي:
 - ١) رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء فيها.
 - ٢) تحقيق او رفع مستوى التشغيل الكامل.
 - ٣) زيادة الكفاءة الانتاجية والارتقاء بمستوى الخدمات وجعل اسعارها منافسة.
 - ٤) زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الكمركية.
 - ٥) اعتماد المناقشات والمفاوضات في حل مشاكل التجارة العالمية.
 - ٦) تسهيل الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
 - ٧) تشجيع حركة الانتاج ورووس الاموال والاستثمارات.
 - ٨) الاستغلال الامثل للحوار الاقتصادي العالمي.
 - ٩) رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.
 - ١٠) تنشيط الطلب الفعال.
 - ١١) تحقيق الميزة النسبية التي يتمتع بها كل بلد في انتاج السلع ومصادر المواد الأولية.
- ان المتعارف عليه، ان يرافق انضمام بلد ما لمنظمة دولية حد معين من التفتيش والافتحاش الصحية والنفسية والاقتصادية. والجمهورية ومساهمة المجتمع



من اجتماعات منظمة التجارة العالمية

مفتعلة عن شراء كميات من العملة العراقية الجديدة وضبطها قبل تهريبها إلى الكويت نتأكد من زيف اللعبة الاقتصادية غير المتقنة التي يلعبها دهاقنة السوق الحر غير المنضبط حتى غزا الطرشي الإيراني - هذه الأيام - يلعب بلاستيكية رديئة السوق المحلي (٥٣ الف دينار للواحدة) تكشف التي حولت العراق الى دولة (قائمة على الاستيراد من الطراز الاول بشكل - لم يسبق له مثيل) ترافقه اعلى نسبة من البطالة والتضخم النقدي والفساد وادنى نسبة من الطاقة الانتاجية المتاحة للقطاع الخاص والعام الصناعي والزراعي والخدمات.

على نتيجة انضمام العراق إلى منظمة التجارة من النواحي الاقتصادية بجميع فروعها (صناعية وزراعية) والتجارية والمالية والنقدية في الامد القصير والمتوسط والبعيد.

ويجيب ان مشروع انضمامه إلى هذه المنظمة التجارية من بلد اخر او مع العالم الخارجي، فاي فائض يحققه العراق في تعامله التجاري مع غيره من البلدان لن يكون فائضاً ايجابياً الا اذا استثنينا منه تصديره مادة النفط الخام.

ان اعطاء الضوء الاخضر للعراق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حين يأتي على اسس التوازن الدولي وليس بهدف السيطرة على اسواق البلدان الضعيفة، واخضاعها كليا وهي في اشد حالات التدهور الى حيز ياتي قرار الانضمام في ظرف مستقر وطبيعي.

كان العراق آنذاك يعتبر واحداً من الاقتصادات ذات الاكتفاء الذاتي إلى حد معين وتكيفت تجارته بلورها من هذا الاكتفاء لكن التشوه والتردي الشديد اصاب تركيا الاقتصادية بعد سلسلة من التشريعات الاصلاحية المتسارعة والضرورية التي ادخلها برابرها وما عملته من تخريب مباشر للقطاع الصناعي ليتحول العراق من مصدر للاسمنت إلى مستورد بالعملة الصعبة لهذه المادة. وعلى الصعيد المالي حين ننذكر الاعلانات الغربية التي تدعو بافتخار إلى استثمار الفرصة الذهبية بشراء الدينار العراقي -لتضمن المستقبل - وانباء

تطبيق الاجراءات التي تشترطها المنظمة لغرض الاستفادة منها محلياً.

٦) تضيق وتجهيم الانتاج المحلي للصناعة والزراعة يكون سبباً مباشراً لتفشي البطالة في الريف والمدن.

الاطار القانوني لقرار الانضمام بعد تحقيق الاهداف العسكرية المعلنة بعد ٤/ وبدء الصفحة الثانية التي تعيننا وهي الصفحة الاقتصادية والتي كانت مترامنة مع تقويض البنية التحتية (غيرالمبرره) لمرتكزات الاقتصاد العراقي القائم، تعبيرا عن رؤية القادمين الجدد عن اسلوب تحرير الاقتصاد والتجارة بشكل خاص، والتي صدمت العراقيين قبل اقتصادهم وهم يراقبون انتهاك الحدود، عبر خروج امواله وممتلكاته المملوكة تهرباً ودخول اسواق متراكم في اسواق العالم بدون تدقيق او رقابة، لیسموه بالانفتاح الحر للسوق العالمي مما يجعل الحديث عن تعديل او تشريع قوانين جديدة. لتتنظيم القطاع التجاري لاغراض قبول العراق في (W.T.O) يشبه عندما في خطط استثمارها ٥٠٠ مليون دولار في البلاد منها ١٥٠ مليون دولار لإقامة برج على البحر وسط بيروت، ويعتمد لبنان بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر الذي شكل ١٠٪ من الناتج المحلي

شحة الكهرباء وموقعها في الأزمة الاقتصادية

بغداد / الصدى

إلى ما هو معروف من عجزها عن إعطاء الطاقة طوال ساعات اليوم، لذلك تكون الأغذية الطازجة عرضة للتلف والخسارة الدائمة للبائع المستهلك معا. ونحن ننقل للخبير بالشؤون النفسية السيد سعيد عبد الله فإنه ينطلق بنا إلى مؤثر آخر لا يقل خطورة وأهمية عن المؤثر الاقتصادي المباشر حين يؤكد على الانعكاسات النفسية السلبية على الفرد منتجاً كان أم مستهلكاً حين تشيع الانقطاعات المتواصلة بالطاقة الكهربائية أجواء الكآبة والانفعالات خاصة في مواسم الصيف الموحجة في مؤثراتها مما يعد هذا المؤثر عنصراً فعالاً له نتاجه السلبية الواضحة، كما إنه يسجل تأثيره المباشر -بالضرورة- في الجانب الاقتصادي إذا ما حسينا دوره في الحياة الاقتصادية من خلال الحد من إنتاجية الفرد المنتج وتعطيل قدرة أي إنسان على العطاء.

لذلك في أن مثل هذه الأنماط تحضرنا لأن ندرک کم هو الحيف الذي يلحق بنا وباقتصادنا تحديداً مما تعانيه من أزمة الكهرباء في بلادنا..!

السبب الرئيس في توقف المنشآت الصناعية والإنتاجية ما ينتم منها للقطاع العام وما يعود للقطاع الخاص التي تزيد حسب إحصاءات الأجهزة الحكومية على ثلاثين ألف مشروع وعجز وزارة الكهرباء عن تجهيز تلك المشاريع



مولدة كهرباء اهلية في احد احياء العاصمة بغداد تصوير نهاد المزوي

مستثمرون خليجيون يؤكدون ثقتهم بلبنان دولة وشعب

بيروت / الوكالات

قال مستثمرون ان عمليات الاستثمار في لبنان تضع بالاعتبار خطر أزمات متلما حدث قبل الأسبوع الماضي بعد أسر حزب الله جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين.

وأفاد محللون أن استمرار الأزمة فترة طويلة سيؤثر بشكل خطير على تدفق الاستثمارات وذلك بعد مقتل أكثر من مائتي شخص معظمهم من المدنيين جراء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان التي كبدت البلاد خسائر في البنية التحتية تقدر



العاصمة الجرائز

الجزائر تعلن عن ميزانية تكميلية بـ ١٣ مليار دولار

الجزائر / الوكالات

أعلنت الجزائر عن ميزانية تكميلية بقيمة ٩٥٤ مليار دينار (١٣ مليار دولار) لغايات تمويل زيادة أجور العاملين بالقطاع العام ومشروعات التنمية وخطة مصالحة وطنية للمساعدة في إنهاء سنوات من الصراع الداخلي.

وتمتعت خطة إنفاقها الحكومة الشهر الماضي بزيادة بنسبة ٣٥٪ من الإنفاق إلى ميزانية عام ٢٠٠٦ البالغ حجمها ٢٦٣١ مليار دينار.

وقال وزير المالية مراد مدلسي إن الإنفاق الإضافية سيوجه للبنية الأساسية والاحتياجات الاجتماعية وخاصة في مناطق الجنوب الصحراوية وشبه الصحراوية.

وتسول هذه الزيادة في النفقات رفع أجور ١,٣ مليون من العاملين في القطاع العام عقب شهور من الاحتجاجات من قبل النقابات العمالية التي تشكو من الفقر وتعويض ضحايا سنوات من العنف في البلاد. وأوضح أن زيادة الأجور للعاملين في القطاع العام تكلف الحكومة ٩٨ مليار دينار إلا أنه لم يطق تفاصيل عن خطة المصالحة الوطنية أو المشروعات التنموية.